

تانيا علي فاعور *

تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة

التنمية البشرية المستدامة عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس اليوم، مع ضمان عدم المساس بحريّات أجيال المستقبل. وتناول هذه الورقة تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك ضمن الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. يتمثل أبرز التحديات ضمن الركيزة الاجتماعية في تمكين المرأة وتنمية الشباب وإدماج كبار السن؛ فالم منطقة تعاني عدم التكافؤ بين التقدم الذي أحرزته المرأة في التعليم والصحة والتقدم الذي أحرزته في سوق العمل والحياة العامة. كما أنها تعاني بروز أعداد الشباب في سياق من ارتفاع معدلات البطالة والإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى التسارع التدريجي لعملية الشيخوخة وما ينجم عن هذا التسارع من تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية. أمّا الركيزة الاقتصادية، فتتمحور التحديات بشأنها حول تخفيض معدلات البطالة ومكافحة الفقر في بلدان عدّة؛ إذ إن المنطقة تسجل أعلى معدلات بطالة بين المناطق النامية، نظراً إلى بنية سوق العمل وعدم تلاويم مخرجات النظام التعليمي مع حاجات سوق العمل، وهو ما ينعكس في نسب مرتفعة لفقر الدخل والفقير المتعدد الأبعاد في كثير من البلدان العربية. وتنطوي الركيزة البيئية على أخطر تحديات التنمية الطويلة الأجل، كتغير المناخ، والأمن المائي والأمن الغذائي؛ فقد شهدت المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة، كما أنها تعاني أعلى نسبة جفاف في العالم وارتفاعاً حاداً في أسعار الغذاء. وتختص الورقة إلى ضرورة الانتقال من «التخطيط التنموي التقليدي» إلى «التخطيط التنموي الجديد» الذي يتبنى نموذج الاقتصاد الأخضر لتدعم الركائز الثلاث للتنمية، وهو النموذج الذي يعي أهمية استهداف فئات سكانية معينة (مثل النساء والشباب وكبار السن) في استراتيجيات خاصة بها من أجل ضمان مشاركة جميع السكان في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها.

مقدمة

صَرَحَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، في أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠، بأن «التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس اليوم. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود، وتتغير بمرور الوقت. أمّا من حيث التطبيق، فقد تبين أن الخيارات الأساسية على جميع مستويات التنمية تتركز في ثلاثة، وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العُلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد الالزمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال»^(١). ويركز تعريف التنمية البشرية على فكرة أن الإمكانيات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تقل عن الإمكانيات المتاحة للناس اليوم.

في هذا السياق، يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «التنمية البشرية المستدامة»، في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بأنها «توسيع الحريات الحقيقة للناس اليوم، مع بذل جهود لدرء خطر المساس بحرّيات أجيال المستقبل»^(٢). وقد أكدت المؤشرات والإعلانات الدولية بشأن التنمية المستدامة (ستوكهولم ١٩٧٢، ريو دي جانيرو ١٩٩٢، جوهانسبرغ ٢٠٠٢، ريو دي جانيرو، ٢٠١٢) وجود ثلاث ركائز للتنمية المستدامة هي الركيزة الاجتماعية والركيزة الاقتصادية والركيزة البيئية.

تناولت هذه الورقة تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك ضمن هذه الركائز الثلاث. وتمثل أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة ضمن الركيزة الاجتماعية في تمكين المرأة وتنمية الشباب وإدماج كبار السن. أمّا الركيزة الاقتصادية، فتتمحور التحديات بشأنها حول تحفيض معدلات البطالة ومكافحة الفقر في كثير من بلدان المنطقة. وتنطوي الركيزة البيئية على أخطر تحديات التنمية الطويلة الأجل التي تواجهها المنطقة، وتناولت في هذه الورقة تغير المناخ والأمن المائي والأمن الغذائي. وتخلص الورقة إلى ضرورة الانتقال من «التخطيط التنموي التقليدي» إلى «التخطيط التنموي الجديد» الذي يتبنّى نموذج الاقتصاد الأخضر لدعم الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهو النموذج الذي يعي أهمية استهداف فئات سكانية معينة (مثل النساء والشباب وكبار السن) في استراتيجيات خاصة بها من أجل ضمان مشاركة جميع السكان في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها.

أولاً: أبرز التحديات ضمن الركيزة الاجتماعية للتنمية

نلقي في ما يلي الضوء على ثلاثة من أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة العربية ضمن الركيزة الاجتماعية للتنمية البشرية المستدامة، وهي تمثل في تمكين المرأة، وتنمية الشباب، وإدماج كبار السن.

١- تمكين المرأة

إن «تمكين المرأة» هو عملية اكتسابها القدرة على اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتها. وتنطلق أي محاولة لتعريف «تمكين المرأة» من مفهوم «القدرة» والتمييز بين أربعة أشكال من القدرة:

- «القدرة على»، وتتضمن علاقه «مسطير / تابع».

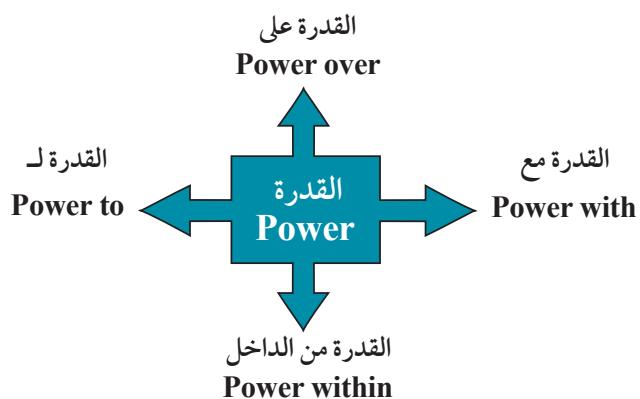
١ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩١)، ص ٢١.
 ٢ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (واشنطن: البرنامج، ٢٠١١)، ص ١٨.

- «القدرة لـ»، وهي قدرة الفرد على اتخاذ القرارات الخاصة به، وقدرته على إيجاد الحلول للصعوبات التي تواجهه، وتأمين ما يحتاج إليه.

- «القدرة مع»، وتعني تعامل الأفراد للعمل باتجاه هدف مشترك.

- «القدرة من الداخل»، وتعني الثقة بالنفس والحزم لدى الفرد.

الأشكال الأربع لمفهوم «القدرة»



المصدر: Zoë Oxala and Sally Baden, "Gender and Empowerment: Definitions, Approaches and Implications for Policy," (Briefing Prepared for the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida), Report; 40, Institute of Development Studies, Brighton, October 1997).

إن تمكين المرأة لا يعني على مفهوم «القدرة على» الرجل، بل يهدف إلى زيادة ثقة المرأة بنفسها واكتسابها القدرة اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بها. والحقيقة أن الرجل خاسر ورابع معًا من عملية تمكين المرأة، ولكن ما يخسره من موقع مميز ضمن النظام الأبوي هو أقل مما يربحه من مشاركة فاعلة ومتکاملة للمرأة في مختلف مجالات الحياة. وبالتالي، إن تمكين المرأة يؤدي أيضًا إلى تمكين الرجل.

من هذا المنطلق، إن تمكين المرأة هو هدف في حد ذاته، إضافة إلى كونه وسيلة لبلوغ التنمية البشرية المستدامة. وبالفعل، إن فوائد تمكين المرأة تتحطّى مستوى المرأة الفرد، وتنعكس على عائلتها وعلى المجتمع الذي تعيش فيه، وذلك كما يلي:

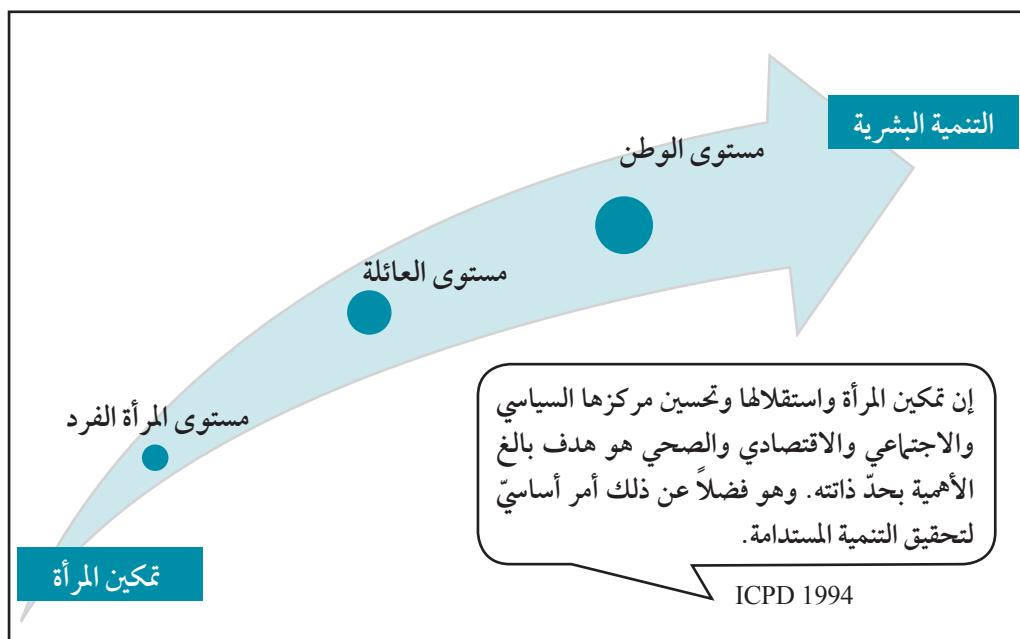
- على مستوى المرأة الفرد، إن «حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفلة هي جزء من حقوق الإنسان العالمية غير القابلة للتصرف ولا الفصل ولا التجزئة»^(٣). إن التمكين هو بالدرجة الأولى حقًّ من حقوق المرأة الأساسية لإعطائها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها. فالتعليم مثلاً ينمّي معرفتها ويوسّع الآفاق المتاحة أمامها في مجال العمل، وبالتالي قد يَبهِا الاستقلالية الاقتصادية.

- على مستوى العائلة، نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين مستوى تعليم الأم ومستوى تعليم أولادها، كما أن عمل الأم بأجر لا يؤدي فقط إلى ارتفاع مستوى دخل الأسرة، بل يؤدي أيضًا إلى تغيير نمط إنفاق الأسرة بحيث يتم توجيهه قسم أكبر من الميزانية نحو الغذاء والصحة وتعليم الأولاد. وكلما زادت سيطرة المرأة على موارد الأسرة، زادت نسبة الموارد المخصصة للأطفال.

- على مستوى الوطن، إن تمكين المرأة هو المفتاح لإبطاء النمو السكاني وتفادي آثاره السلبية في التنمية. والبلدان التي تعمل على تمكين المرأة في التعليم والعمل والحياة العامة هي البلدان التي تتمكن على المدى البعيد من دفع عملية النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتحسين مناخ الحياة العامة، وهو ما يساهم بدوره في تضييق الفجوة النوعية.

وبالتالي، فإن تمكين المرأة هو بالدرجة الأولى حق من حقوق المرأة الأساسية لاعطائها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها. من ناحية أخرى، إن حالة المرأة في المجتمع هي من محددات الحالة العامة لهذا المجتمع، فمن دون العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تبقى النساء «ثروة مهدورة» وتواجه التنمية البشرية المستدامة عقبات كثيرة. وكما يورد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، إن «التنمية البشرية، إن لم يتم تجنيسها، تصبح عرضة للخطر»^(٤). وبالفعل، ينصّ أحد الأهداف الإنمائية للألفية على «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»^(٥).

التأثير المضاعف لتمكين المرأة في عملية التنمية البشرية



المصدر: تانيا فاعور، «النوع الاجتماعي والتنمية»، ورقة قدمت إلى: ورشة العمل حول إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣، من تنظيم المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، عمان، الأردن، ١-٤ آب / أغسطس ٢٠١٠.

وبالنسبة إلى المرأة العربية، فقد نبه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (ال الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) إلى أن المنطقة العربية تعاني ثلث نواقص تعيق

^٤ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥: ثورة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (القاهرة: دار العالم العربي للطباعة، ١٩٩٥).

^٥ «إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية»، (قرار اتخذته الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين، البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠٠٠).

عملية التنمية فيها، وهي: نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص القدرات الإنسانية والمعرفة. وبالفعل، أثبتت الدراسات أن النقص في تمكين المرأة العربية لا يحجب بحقها فحسب، بل يعيق أيضًا عملية التنمية في المنطقة. ونعرض في ما يلي إطار تمكين المرأة في المنطقة العربية وأدواته.

أ- إطار تمكين المرأة

يشمل إطار تمكين المرأة في بلد معين العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحدد أدوار النوع الاجتماعي (الإطار الاجتماعي الثقافي)، إضافة إلى القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة (الإطار القانوني). ويحدد إطار تمكين المرأة معادلة القوى بينها وبين الرجل في المجتمع.

بشكل عام، يشكل الإطار الاجتماعي الثقافي في المنطقة العربية أحد عوامل الخلل في عملية تمكين المرأة، نظرًا إلى استمرار العادات والتقاليد المُجحفة بحقها. ففي مرحلة الطفولة، لا تزال ظاهرة تفضيل الأبناء الذكور على الإناث موجودة في المجتمع العربي (مع أنها تراجعت نسبيًا مقارنة بالعقود الماضية)، وذلك نظرًا إلى كون المولود الذكر يؤمّن استمرارية اسم العائلة بينما تحمل البنت اسم عائلة زوجها وتحسب أطفالها في امتداد عائلة الزوج. وفي مرحلة الرشد، غالباً ما تكتسب المرأة العربية هويتها كـ«ابنة فلان» أو «زوجة فلان»، وقليلًا ما تُعرف شخصها. وتُغْيِّر المرأة العربية أحيانًا إلى الاهتمام المفرط بشكلها الخارجي، فتقسم المرأة يجري ربياً على أساس هذا الشكل بينما يجري تقسيم الرجل على أساس سخاليته وفكرة. وبالتالي، فإن كبر السن بالنسبة إلى المرأة العربية أمر «مرعب»، إذ يراقبه التراجع في الشكل الخارجي، وهذا ما يجعل بعض النساء يلجأن إلى الجراحة التجميلية لإخفاء علامات التقدم في السن.

وبالتالي، بالرغم من تحسّن قدرات «صبايا اليوم» مقارنة بـ«صبايا زمان» (من حيث التعليم بشكل خاص)، وبالرغم من التوسيع النسبي في الفرص المتاحة أمامهن (من حيث الالتحاق بسوق العمل والمشاركة في الحياة العامة)، فإن قيم النظام الأبوي التي تنص على تبعية المرأة للرجل ما زالت موجودة في المجتمع العربي، وإن بشكل مُستحدث. وبالفعل، «لقد خرجت المرأة من التقمع لكنها لم تخرج من السحر، والسحر لها ولعلها وبها، وهي تخضع وتتمرّد ولكن ضمن حدود نظام القيم الأبوية الذي لا يزال راسخًا في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»^(٦).

أما بالنسبة إلى الإطار القانوني لتمكين المرأة، فلا يزال بعض القوانين الوضعية وقوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية تحتوي على مواد مجحفة بحق المرأة. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن ١٩ دولة عربية (من مجموع ٢٢ دولة) دخلت طرفاً في «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيدوا). ونشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت هذه الاتفاقية عام ١٩٧٩، ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٨١. وقد صادقت عليها حتى تاريخه ١٨٧ دولة. وبموجب توقيع الاتفاقية، تلتزم هذه الدول اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لوضع حد للتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله. غير أن ١٧ دولة عربية أبدت التحفظات على بعض مواد الاتفاقية، وبالتالي المادتين التالية^(٧): المادة ٢ المتعلقة بالتشريعات الوطنية؛ المادة ٩

٦ فهمية شرف الدين، أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٢).

٧ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «إثنان وثلاثون عاماً من عمر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩-٢٠١١» (E/ESCWA/PI/2011/3, 2011).

المتعلقة بقانون الجنسية؛ المادة ١٥ المتعلقة بالمساواة أمام القانون؛ المادة ١٦ المتعلقة بقانون الأسرة (أي الزواج والعلاقات الأسرية، بما فيها الطلاق والوصاية على الأطفال وحيازة الإرث)؛ المادة ٢٩ في ما يتعلق بالإحالة إلى محكمة العدل الدولية لحل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها.

وعلى سبيل المثال، وقع لبنان هذه الاتفاقية بموجب المرسوم رقم ٥٧٢/٩٦ في ٢٤ تموز / يوليو ١٩٩٦، ولكنه تحفظ على المادة المتعلقة بحق المرأة المتزوجة من أجنبي في منح جنسيتها لأطفالها، إضافة إلى المواد المتعلقة بالحقوق المتساوية للزوج والزوجة في أثناء الزواج وعند فسخه^(٨). ويعود سبب تحفظ لبنان على هذه البنود، بشكل أساسي، إلى قوانين الأحوال الشخصية الجاري العمل بها بالنسبة إلى الطوائف المختلفة، إضافة إلى قانون الجنسية اللبناني.

بـ- أدوات تمكين المرأة

تشمل أدوات تمكين المرأة في بلد معين كلاً من التعليم والنشاط الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة والصحة والمكانة في الأسرة. وتشكل هذه المجالات أدوات للتمكين لا محددات للتمكين، لأن المرأة التي تملك الأداة قد لا تستعملها بالضرورة لتمكين نفسها؛ فالعمل المدفوع الأجر مثلاً هو أداة لتمكين المرأة، ولكن المرأة قد لا تستخدم هذه الأداة لتمكين نفسها في حال كان زوجها يستولي على راتبها بدلاً من تركها تستخدمه لتحسين معيشتها.

وقد أحرزت المرأة العربية بشكل عام تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم؛ إذ ارتفع معدل القيد الإجمالي للفتيات في التعليم الابتدائي إلى ٨٥ في المئة في أكثر من نصف الدول العربية، وأكثر من ٧٠ في المئة في ثلاثة أرباع الدول العربية. ولا تزال ثلث دول عربية فقط، هي جيبوتي واليمن والسودان، تعاني حرمان أكثر من نصف الفتيات من التعليم الابتدائي. ولكن من ناحية أخرى، تتراوح معدلات الأمية لدى النساء في البلدان العربية بين ١٦ في المئة و٧٥ في المئة، وتصل معدلات الأمية بين النساء إلى ضعف مستوياتها بين الرجال^(٩).

وبُرِزَ تحسّن في صحة المرأة، بحيث ارتفعت السن المتوقعة عند الولادة، وانخفضت مستويات التمايز في مجالى المرض والوفيات على أساس النوع الاجتماعي، وبالخصوص في ما يتعلّق بمعدل وفيات الرضّع والأطفال الذي هم دون الخامسة.

ولكن هذا التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم والصحة لم يقابلها تقدم مماثل في مشاركتها في النشاط الاقتصادي وفي الحياة العامة والسياسية، وذلك نظراً إلى العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة؛ فمعدل النشاط الاقتصادي لدى المرأة العربية لا يتعدى الثلث (٣٪، ٣٪ في المئة من النساء في سن ١٥ عاماً وما فوق)، بينما يصل المعدل العالمي إلى ٦٪، ٥٥٪ في المئة^(١٠)، وما زالت المرأة تميل إلى ترك العمل عند زواجهما، وبالتالي عدم الإنجاب، للتفرّغ لشؤون المنزل والعناء بالأولاد. وتشغل المرأة في أكثر الأحيان الوظائف المتدنية والمتوسطة، بينما تبقى الوظائف العليا حكراً على الرجل. كما يبرز بشكل عام التمايز بين النساء والرجال في الأجر، وتبقى مشاركة المرأة في الحياة العامة خجولة للغاية، وبالتالي في مجال السياسة.

^٨ جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (بيروت: الجمعية، ١٩٩٦).

^٩ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، المكتب الإقليمي للدول العربية. تقدم المرأة العربية ٢٠٠٤: نسق واحد، أربعة مجالات وأكثر من ١٤٠ مليون إمرأة (د.م. [إ]: اليونيفيم، ٢٠٠٤).

^{١٠} الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نبوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦).

وبالتالي، تعاني المنطقة العربية خللاً في عملية تمكين المرأة يتمثل في عدم تكافؤ التقدم الذي أحرزته المرأة على صعيد التعليم والصحة والتقدم الذي أحرزته على صعيد النشاط الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة.

٢- تنمية الشباب

تعّرف الأمم المتحدة «الشباب» بـ«الأشخاص الذين تتراوح سنّهم بين ١٥ و٤٠ عاماً». وتتضمن هذه الفئة كلاً من المراهقين (١٥ - ١٩ عاماً) وصغار البالغين (٢٠ - ٢٤ عاماً). ونشير إلى أن هذا تعريف عملي، إذ اعتمد لأسباب إحصائية، نظراً إلى أن توزيع السكان في البيانات المتوافرة في البلدان يجري على أساس الفئات العمرية الخمسية. وبالتالي، لا ينطوي هذا التعريف على أي تحيز ضد التعاريف الأخرى التي قد تعتمدها البلدان، ولكن من المفضل اتباع تعريف موحد لتسهيل المقارنة بين البلدان، والمقارنة ضمن البلد الواحد عبر الزمن^(١١).

أ- أوضاع الشباب في المنطقة العربية

في عام ٢٠٠٥، شكل الشباب ثُمن السكان في المنطقة العربية (٢١ في المئة)، أي بعدد مطلق يبلغ ٦٦ مليون شاب^(١٢). إن هذا البروز الشبابي يوفر فرصاً للاستفادة من طاقات الشباب في عملية التنمية، ولكنه يفرض أيضاً تحديات في حال لم يتم وضع السياسات الملائمة لتنويد هؤلاء الشباب بفرص التعليم، والالتحاق بسوق العمل، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وفي هذا السياق، صرّح شينكتوتا وغيره من الباحثين بأن البلدان التي يشكل فيها السكان المترافقون سنّهم بين ١٥ و٢٩ عاماً نسبة ٤٠ في المئة أو أكثر من مجموع البالغين (في سن ١٥ عاماً وما فوق) كانت في تسعينيات القرن الماضي أكثر من البلدان التي انخفضت فيها هذه النسبة من نسبة الـ ٤٠ في المئة عرضة لأندلاع التصادمات بمعدل ضعفين. والملاحظ أن غالبية البلدان التي تتميز بالبروز الشبابي يصل فيها معدل البطالة لدى الشباب إلى ثلاثة أو خمسة أضعاف معدل البطالة بين البالغين بشكل عام^(١٣). وبالنسبة إلى المنطقة العربية، نبهت الإسکوا، منذ عام ٢٠٠٨، إلى أن ارتفاع نسبة الشباب إلى ٢٠ - ٣٠ في المئة من مجموع السكان، في سياق من ارتفاع البطالة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب، قد يؤدي إلى تحرّك هؤلاء الشباب للمطالبة بتغيير الواقع المُجحف بحقّهم^(١٤).

وتبيّن الإحصاءات أن بروز فئة الشباب في المنطقة العربية فتح نافذة فرص ديموغرافية لزيادة معدلات الاستثمار (وخصوصاً الاستثمار في رأس المال البشري)، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وتحسين نوعية الحياة في نهاية المطاف. وبالفعل، انخفضت نسبة الإعاقة الكلية من ٩٢ مُعافاً لكل ١٠٠ شخص في سن العمل عام ١٩٨٠

١١ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الرابع: الشباب في منطقة الإسکوا: دراسة لواقع والأثار المترتبة على سياسات التنمية (بيروت: الإسکوا، ٢٠٠٩)، وتانيا فاعور، «الشباب والتنمية»، ورقة قدمت إلى: ورشة العمل حول إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية الفلسطينية (UNFPA)، ٢٠١٣-٢٠١١، من تنظيم المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، عمان، الأردن، ٤-١ آب / أغسطس ٢٠١٠.

١٢ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية: تنبیح عام ٢٠٠٦ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

13 Richard P. Cincotta Robert Engelman and Daniele Anastasion, *The Security Demographic: Population and Civil Conflict after the Cold War* (Washington, DC: Population Action International, 2003).

١٤ يتول شكورى، «الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب وصياغة السياسات الوطنية للشباب»، ورقة قدمت إلى: ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات، الإسکوا، بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.

إلى ٦١ مُعَالًأً عام ٢٠١٠، ويتوّقع أن تصل النسبة إلى ٥٥ مُعَالًأً بحلول عام ٢٠٢٥^(١٥). وبالرغم من ذلك، فإن بروز فتنة الشباب فرض أيضًا الكثير من التحديات، وبالأخص في البلدان التي يعاني شبابها الإقصاء الاجتماعي والبطالة والحرمان، وهو ما يؤدي تدريجيًّا إلى تحركهم للمطالبة بحقهم في المشاركة في عملية التنمية والاستفادة من عوائدها.

بالنسبة إلى تعليم الشباب، تبيّن إحصاءات اليونسكو أن على الرغم من التقدم الكبير في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي، فلا يزال هناك أكثر من ٦ ملايين شابًّاً أًمّيًّا في منطقة الإسكوا عام ٢٠٠٩، أي ١٢ في المئة من مجموع الشباب، وتمثل الشابات ٦٢ في المئة منهم^(١٦). من ناحية أخرى، في كثير من الأحيان لا تتطابق مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الشباب على إيجاد فرص العمل المناسب بعد تخرّجهم.

وبالنسبة إلى العمل، تؤكّد منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢ أن نسبة البطالة لدى الشباب هي ٤٤٪ أضعاف النسبة المثلثة لدى البالغين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتجاوز معدلات البطالة بين الشباب ٢٥ في المئة^(١٧). وفي عام ٢٠١٠، شكلَّ الشباب ٤٥ في المئة من مجموع العاطلين عن العمل في العراق، و٥٠٪ في المئة في الأردن. وفي عُمان، ترتفع هذه النسبة بين الشباب المواطنين إلى ٦٤ في المئة^(١٨).

أمّا مشاركة الشباب في صنع القرار في الحياة العامة والسياسية، فإنها لا تزال محدودة، وكثيرًا ما يتمّ الجمع بين قضيّاً الشباب وقضيّاً الرياضة والأسرة.

بـ- مقاربة البلدان العربية لقضايا الشباب

في سياق ثورات الشباب المتّصاعدة في بلدان عدّة في المنطقة، يتزايد إدراك الحكومات لأهمية التخطيط القائم على استهداف الشباب باعتبارهم فئة اجتماعية - ديموغرافية محددة، لها حاجات خاصة وتواجه تحديات خاصة بها. وأصبحت الحكومات العربية بشكل عام تدرك أهمية وضع سياسات وخطط عمل وطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام ١٩٩٥. ونشير إلى أن هذا البرنامج يُعتبر بمثابة مبادرة غير مسبوقة من لدن المجتمع الدولي للاعتراف بقيمة الشباب، وهو يوفر إطاراً للسياسة العامة ومبادئ توجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين واقع الشباب. يتضمّن هذا البرنامج حالياً خمس عشرة أولوية ضمن ثلاث مجموعات (الشباب في الاقتصاد العالمي، الشباب في المجتمع المدني، الشباب ورفاهه)، وذلك كما يلي:

^{١٥} الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية: تنبّح عام ٢٠١٠ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١).

^{١٦} الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس: إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الديموغرافية والاقتصادية والتعلّيمية والثقافية (بيروت: الإسكوا، ٢٠١١).

^{١٧} International Labour Organization, *Global Employment Trends 2012: Preventing a Deeper Jobs Crisis* (Geneva: ILO publication, 2012).

^{١٨} United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Integrated Social Policy: Labour Markets and Labour Market Policy in the ESCWA Region: Report IV* (Beirut: ESCWA, [2012]).

برنامج العمل العالمي للشباب: المجموعات الثلاث والأولويات الخمس عشرة

مجموعة «الشباب ورفاهه»	مجموعة «الشباب في المجتمع المدني»	مجموعة «الشباب في الاقتصاد العالمي»
الأولويات ضمن المجموعة: - الصحة - فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز - إساءة استعمال المخدرات - قضاء الأحداث - الفتيات والشابات - النزاعات المسلحة	الأولويات ضمن المجموعة: - البيئة - نشاط شغل وقت الفراغ - المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار - القضايا المشتركة بين الأجيال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأولويات ضمن المجموعة: - العولمة - الفقر والجوع - التعليم - العمالة

المصدر: «برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها». (قرار الجمعية العامة، ١٩٩٦)، «الغايات والأهداف المتعلقة برصد تقدم الشباب في سياق الاقتصاد العالمي» (تقرير الأمين العام، إضافة، ٢٠٠٧)، Add.1 – E/2007/7/Add.١، الدورة الثانية والستون، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، والأمم المتحدة، الجمعية العامة (٢٠٠٨). «تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرّز والمواقف فيما يتعلق برؤاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني» (تقرير الأمين العام، E/2009/3 – A/64/61، الدورة الرابعة والستون، الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩ ، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨/١٠/٣٠).

ولكن ما زالت معظم البلدان العربية تواجه تحديات مختلفة في مقاربتها لقضايا الشباب وصوغها السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب. ونشير في هذا السياق إلى أن الإسكوا نفذت في عام ٢٠٠٨ استقصاءً إقليمياً حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب. وقد تضمن استبيان الاستقصاء أربعة أقسام هي: الإطار العام والإطار البنائي والإطار المؤسسي والإطار الظري، وذلك لمقاربة قضايا الشباب وصوغ سياسة وطنية للشباب^(١٩). ومن أبرز نتائج هذا الاستقصاء، ذكر ما يلي:

- ضعف المعرفة بالمنهجيات والمفاهيم الحديثة لمقاربة قضايا الشباب وإدماجهم في التخطيط التنموي.
- ضعف الإطار المؤسسي الذي ينسق الجهود القطاعية (شؤون اجتماعية، صحة، عمل.. إلخ.) في سياق تنمية الشباب.

- الميل إلى اعتماد استراتيجيات قائمة على النهج الإجمالي بدلاً من استهدف الشباب كفئة اجتماعية - ديمografie. - نقص الإحصاءات الخاصة بالشباب والمفصلة بحسب السن (مراهقين وصغار البالغين)، والنوع الاجتماعي (ذكور وإناث)، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والتوزيع الجغرافي.

- نقص الأبحاث التي تحلّل أوضاع الشباب وأسباب إقصائهم عن عملية التنمية البشرية.

٣- إدماج كبار السن

على مستوى العالم، تبيّن الإحصاءات اختلافاً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في ما يتعلق بعملية الشيخوخة ونِسَب كبار السن من مجموع السكان. وقد شُكّلت فئة كبار السن عام ٢٠٠٠ حوالي $\frac{1}{5}$ من السكان في المناطق المتقدمة، ومن المتوقع أن تصل إلى ثلث السكان بحلول عام ٢٠٥٠. ولم يتجاوز كبار السن عام ٢٠٠٠ نسبة ٨% في

^(١٩) «الجدول الإحصائي المفصل لتتابع النتائج الاستقصائية الإقليمي حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب»، (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٨).

المئة من مجموع السكان في المناطق النامية، غير أنها سترتفع إلى ما يقارب ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وتحتفل سمات ظاهرةشيخوخة السكان في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، بحيث يمكننا ملاحظة ما يلي:

- توسيع ظاهرة الشيخوخة في البلدان النامية بوتيرة أسرع كثيراً من توسعها في البلدان المتقدمة، وهو ما يقلل من الفترة الزمنية المتاحة أمامها للتكيف مع هذه الظاهرة.
- حصول عملية الشيخوخة في البلدان النامية في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية أصعب كثيراً مما كانت عليه البلدان المتقدمة.

وبالتالي، من المتوقع أن تواجه البلدان النامية تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية كثيرة، نتيجة عملية الشيخوخة فيها^(٢٠).

أ- أوضاع كبار السن في المنطقة العربية

إن المنطقة العربية هي حالياً في أولى مراحلشيخوخة السكان، إذ ارتفعت نسبة كبار السن من ٤% في المئة من مجموع السكان عام ١٩٨٠ (٨٥ مليون مسن) إلى ١٤% في المئة عام ٢٠١٠ (١٤ مليون مسن)، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٦% في المئة بحلول عام ٢٠٢٥ (٢٦٦ مليون مسن). ونشير إلى بروز اختلافات بين البلدان العربية في وتيرة عملية الشيخوخة، بحيث ترتفع نسبة كبار السن إلى أقصاها (١٠%) في المئة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٢٥ في كل من لبنان وتونس^(٢١). من ناحية أخرى، وضمن البلد الواحد، تتسارع وتيرة عملية الشيخوخة في الأرياف مقارنة بالمدن، وذلك نتيجة نزوح الشباب والسكان في سن العمل من الأرياف إلى المدن، بحيث يبقى المسن في الريف، إضافة إلى ظاهرة عودة المسنين إلى أريافهم بعد تقاعدهم من العمل في المدن.

وفي المنطقة العربية، تعاني فئة كبار السن بشكل عام الأمية وتدني المستوى التعليمي، وانتشار الفقر، وقلة فرص العمل المتاحة أمامها (في حال اختيار العمل)، علاوة على الافتقار إلى ضمانت الشيخوخة وشبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن ملاحظة بعض السمات المشتركة لكبار السن في البلدان العربية، وذلك كما يلي:

(١) تأثير الشيخوخة: كما هي الحال في أغلب بلدان العالم، ترتفع السن المتوقعة عند الولادة لدى المرأة مقارنة بالرجل في البلدان العربية؛ ففي عام ٢٠١٠، شكلت النساء حوالي ٥٤% في المئة من كبار السن (٦٥ عاماً وأكثر) و٥٩% في المئة من الأكبر سنًا (٨٠ عاماً وأكثر)، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٥٤% في المئة و٦١% في المئة، على التوالي، بحلول عام ٢٠٢٥^(٢٢). وغالباً ما تعيش المرأة المسنة بمفردها، وتعاني الترهل وتردي أوضاعها المادية، الأمر الذي ربما يدفعها في بعض الأحيان إلى العمل في القطاع الهامشي كي تلبّي حاجاتها الأساسية.

(٢) إضافة أعوام إلى الحياة من دون إضافة حياة إلى الأعوام: بالرغم من ارتفاع السن المتوقعة عند الولادة (أي إضافة أعوام إلى الحياة)، فلملاحظ أن المسن غالباً ما يعيش هذه الأعوام المضافة في ظروف صحية سيئة. وفي الكثير من الأحيان، تعود المشكلات الصحية في فترة الشيخوخة إلى ضعف الرعاية الصحية أو غيابها في مراحل مبكرة من الحياة. وينطبق ذلك على المرأة تحديداً، لكونها تتعرض في دورة حياتها لمخاطر صحية عدّة نتيجة ظروف الحمل والولادة المتكررة، إضافة إلى التغذية غير السليمة. ويعود نمط حياتها هذا إلى مضاعفات تراكم تدريجياً لظهور جلية في مرحلة الشيخوخة. ونذكر من هذه الأمراض ترقق العظام لدى المرأة، بسبب التغذية غير السليمة وعدم ممارسة الرياضة بانتظام في أثناء مرحلة الشباب^(٢٣).

٢٠ تانيا فاعور، «كبار السن والتنمية»، ورقة قدمت إلى: ورشة العمل حول إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣.

٢١ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية: تنبؤ عام ٢٠١٠.

٢٢ الصدر نفسه.

٢٣ عبد العزيز فرج وتانيا فاعور، «نهج دورة الحياة في دراسة صحة المرأة»، صحة الأسرة العربية والسكان: السنة ٤، العدد ١٠ (٢٠١١).

(٣) تراجع دور الأسرة في رعاية كبار السن: تشهد البلدان العربية بشكل عام صعوبات متزايدة في رعاية كبار السن على مستوى الأسرة، وذلك نظرًا إلى الانتقال من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواتية. يُضاف إلى ذلك كثافة الهجرة الخارجية للشباب للتعلم والعمل خارج بلدانهم، بحيث يبقى أهلهم المسنون بلا رعاية. في هذا السياق، يفرض تسارع وتيرة عملية الشيخوخة في المنطقة تحديات اجتماعية واقتصادية وصحية، وبالتالي إسهامها إلى البلدان التي هي في الأصل تعاني قلة الموارد. تبرز التحديات الاجتماعية خاصة على مستوى الأسرة التي تتولى في مجتمعنا رعاية المسن وتلبية حاجاته المادية والمعنوية. أمّا التحديات الاقتصادية، فيتمثل أبرزها في ارتفاع معدلات إعالة كبار السن في سياق ارتفاع نسبتهم إلى مجموع السكان في سن العمل. وأخيرًا، تمثل التحديات الصحية في بروز حاجات متزايدة للرعاية الصحية الخاصة بكمبيوتر كبار السن وطب الشيخوخة، وهي رعاية باهظة التكاليف وغير متوافرة بشكل كافٍ في البلدان العربية.

بـ- مقارنة البلدان العربية لقضايا كبار السن

إن بلدان المنطقة العربية ملتزمة عمومًا بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (MIPAA)، التي اعتمدتها ١٥٩ بلداً في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي عقدتها الأمم المتحدة في مدريد عام ٢٠٠٢. تشكل هذه الخطة ملهمًا بارزًا في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتحديات الشيخوخة السكان، وهي تحدد ثلاثة مجالات ذات أولوية بالنسبة إلى كبار السن، يتضمن كل منها مجموعة قضايا، وذلك كما يلي^(٢٤):

خطوة عمل مدريد الدولية للشيخوخة: المجالات ذات الأولوية والقضايا

المجال الثالث: كافالة تبعة بيئة تكينية وداعمة	المجال الثاني: توفير الخدمات الصحية والرفاه في سن الشيخوخة	المجال الأول: كمبار السن والتنمية
السكن والبيئة المعيشية. الرعاية ودعم مقدمي الرعاية. الإهمال وسوء المعاملة والعنف. الصور المتعلقة بالشيخوخة.	تعزيز الصحة والرفاه طوال الحياة. توفير خدمات الرعاية الصحية للحاجين، وعلى قدم المساواة. كمبار السن وفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص الم næاعنة المكتسبة (الإيدز). تدريب مقدمي الرعاية والمختصين الصحيين. احتياجات كبار السن في مجال الصحة العقلية. كمبار السن والإعاقة.	المشاركة النشطة في المجتمع وفي التنمية. العمل والشيخوخة وقوه العمل. التنمية الريفية والهجرة والتحضر. الوصول إلى المعرفة والتعليم والتدريب. التضامن بين الأجيال. القضاء على الفقر. تأمين الدخل والحماية الاجتماعية/ الضمان الاجتماعي والوقاية من الفقر. حالات الطوارئ.

المصدر: «تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان /أبريل ٢٠٠٢»، A/CONF.197/9 (وثيقة؛ ٢٠٠٢)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.

٢٤ «تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان /أبريل ٢٠٠٢»، A/CONF.197/9 (وثيقة؛ ٢٠٠٢)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.

- وبالرغم من التزام البلدان العربية، بشكل عام، تنفيذ هذه الخطة، فإنها ما زالت تواجه عقبات مؤسسية وبنوية وظرفية تعيق عملية إدماج قضايا كبار السن في التخطيط التنموي. ونذكر من هذه العقبات ما يلي^(٢٥):
- ضعف التمويل المخصص لمقاربة قضايا كبار السن وصوغ الاستراتيجيات الخاصة بهم وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
 - عدم اعتماد استراتيجية وطنية تستهدف كبار السن باعتبارهم فئة اجتماعية ديمografية، وتناول قضايا كبار السن من خلال الخطط القطاعية وال العامة. وفي كثير من الحالات، تكون السياسات الخاصة ببار السن غير موجهة إليهم بشكل مباشر، بل تأتي ضمن حزمة تعطي الفقراء وذوي الإعاقة والأرامل، وغيرها من الفئات المهمشة.
 - غياب الإطار المؤسسي الملائم لمقاربة قضايا كبار السن وصوغ الاستراتيجيات الخاصة بهم، إذ غالباً ما يكون الاهتمام بقضايا المسنين مشتتاً بين مختلف الوزارات القطاعية (صحة، شؤون اجتماعية، إلخ...).
 - ضعف المعرفة بالمنهجيات والمفاهيم الحديثة لمقارنة قضايا كبار السن، وصوغ الاستراتيجيات الخاصة بهم وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
 - اعتماد مقاربة رعائية بحثية لقضايا المسنين تقتصر على تقديم المساعدة المادية أو الخدمات الصحية، وذلك من دون اعتماد مقاربة تنموية تسعى إلى تكين المسنين من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة من عوائدها.
 - عدم التوازن الكافي لقواعد بيانات خاصة بالمسنين، تكون دقيقة وموثوقة وآمنة وقابلة للمقارنة، ومفصلة بحسب النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي والفئات العمرية (التوسيع الفارق، من حيث الحاجات والتحديات، بين «صغرى المسنين» (٦٠ - ٧٩ عاماً) و«المسنين الأكبر» (٨٠ عاماً وما فوق)، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والأسري).
 - عدم كفاية الرعاية الصحية للمسنين، إذ إن طبّ المسنين ما زال غير منتشر ضمن التخصصات الطبية، ولا يوفر التأمين الصحي للمسنين نغطية شاملة.

ثانيًا: أبرز التحديات ضمن الركيزة الاقتصادية للتنمية

إن تخفيض معدلات البطالة ومكافحة الفقر هما أبرز تحديين تواجههما المنطقة العربية ضمن الركيزة الاقتصادية للتنمية البشرية المستدامة.

١- تخفيض معدلات البطالة

تُظهر الإحصاءات أن المنطقة العربية تمكّنت خلال العقود الماضيين من تسجيل أعلى معدل نمو للعمالة بين المناطق النامية. وقد انخفض معدل البطالة الكلّي فيها من ١٢% في المئة عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩% في المئة عام ٢٠١٠، إلا أن هذه المنطقة ما زالت تسجّل أعلى معدل بطالة بين المناطق النامية. ويعود انخفاض معدل البطالة في المنطقة العربية إلى الانخفاض الكبير لمعدلات البطالة في بلدان التحديد هما الجزائر والمغرب، ولكن الانخفاض الكبير

^{٢٥} الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية، العدد الرابع. تعزيز العدالة الاجتماعية: إدماج قضايا المسنين في عملية التخطيط للتنمية في منطقة إسكوا (بيروت: إسكوا، ٢٠١١)، و«تقرير اجتماع المراجعة الإقليمية الثانية لحظة عمل مدرِيد الدولي للشيخوخة، بيروت، ٧-٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١»، (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ٢٠١٢).

لمعدل البطالة فيها لم يتحقق جزءاً دينامية اقتصادية إنتاجية تمكن من توفير فرص العمل المستدامة، بل إنه يعود في ما يتعلق بالجزائر بشكل أساسى إلى الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل التي تدعمها الدولة ولا استدامة لها من دون هذا الدعم. إضافة إلى ذلك، انحصر جزء كبير من فرص العمل التي تم توفيرها في الجزائر في قطاع الخدمات والقطاع غير المنظم. أمّا في المغرب، فيعود الانخفاض الكبير لمعدل البطالة إلى تنامي تيارات المجرة غير الشرعية إلى إسبانيا وإيطاليا منذ عام ٢٠٠٠، هرّباً من الانخفاض الكبير لعدد فرص العمل المتوفّرة في المغرب في مختلف القطاعات الاقتصادية^(٢٦).

وتترفع معدلات البطالة لدى الفئات الشابة ولدى النساء بشكلٍ خاص، وذلك كما يلي:

أ- الشباب

على الرغم من تراجع معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية من ٣٠ في المئة في التسعينيات إلى ٢٤ في المئة عام ٢٠٠٩، فإنه لا يزال يمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي، البالغ ١١،٩ في المئة، ويشكل الشباب أكثر من نصف السكان العاطلين عن العمل في معظم البلدان العربية. وينبغي التنبيه إلى كون الانخفاض في معدل بطالة الشباب أمراً مصدلاً إلى حد ما؛ فهو يعكس استعداداً متزايداً لدى الشباب لقبول أي عمل (حتى وإن لم يكن هذا العمل مناسباً لكتفاءاتهم العلمية)، كما أنه يعكس ميل الشباب إلى التخلّي عن البحث عن عمل بلا جدوى.

ب- النساء

إن المرأة العربية هي بشكل عام أكثر عرضة للبطالة والعمل المنش، مقارنة بالرجل. ومنذ عقد التسعينيات، لم تتحسن حصة النساء العاملات من الوظائف غير الزراعية، بحيث لم تتعذر الخمس (٢٠ في المئة)، وهي الأدنى بين المناطق النامية كلها.

ويعود ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية إلى عوامل مختلفة، أبرزها ما يلي:

- نوعية التعليم وعلاقته بسوق العمل: بشكل عام، لا تزال نوعية التعليم في عدة بلدان عربية تقليدية ومركزة على قدرة الطالب على الحفظ والاسترجاع عوضاً عن تنمية قدرته على الاستيعاب والتحليل. إضافة إلى ذلك، نلاحظ عدم التلاؤم بين مخرجات النظام التعليمي (أي الاختصاصات الجامعية التي يختارها الطلاب) ومتطلبات سوق العمل (أي التخصصات التي يتطلبها أرباب العمل من الباحثين عن عمل).

- بنية سوق العمل والطلب على الوظائف: بشكل عام، تواجه المنطقة العربية تحدياً رئيساً في مجال توفير فرص العمل، وتعاني سوق العمل في كثير من البلدان العربية الطلب المحدود على العمالة المتعلمة والماهرة، بما يرفع معدل البطالة لدى الخريجين الجامعيين عنه لدى ذوي المستوى التعليمي المتقدم. ويرتبط ذلك ببنية النمو والإنتاج وعدم الاستثمار الكافي في رأس المال الثابت. وفي الواقع، إن نسبة الاستثمار متداولة نسبياً في المنطقة؛ فهي لا تتعدي في المتوسط ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدلّ على هذا العجز البنيوي في سوق العمل. ولكي تستطيع البلدان العربية (من غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي)، بحلول عام ٢٠٣٠، الوصول إلى العمالة الكاملة ورفع مشاركة المرأة في قوة العمل إلى ٣٥ في المئة، سوف يكون عليها أن توفر ٩٢ مليون وظيفة جديدة، وهو ما يتطلب استثماراً بمقدار ٤،٤ تريليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥)، أي

^{٢٦} الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، تقرير تحديات التنمية العربية ٢٠١١: نحو دولة تنمية في العالم العربي (القاهرة: البرنامج، ٢٠١١).

استثماراً سنوياً يبلغ ٢٢٠ مليار دولار، أو ما يوازي ٥٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان عام ٢٠٠٩. أمّا في ما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً بشكل خاص، فإن المعدل المطلوب للاستثمار أعلى من ذلك كثيراً، إذ يصل إلى حوالي ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٢٧).

٢- مكافحة الفقر

يشكّل «القضاء على الفقر المدقع والجوع» أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وتعتبر مسألة تعريف «الفقر» وقياسه من أكثر المسائل تعقيداً. وفي ما يتعلق بتعريف «الفقر»، يمكن التمييز بين «فقر الدخل» و«الفقر المتعدد الأبعاد».

أ- فقر الدخل

يشير فقر الدخل إلى نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر، علمًا بأنه يمكن تعريف خط الفقر على أساس مطلق (خط الفقر الدولي) أو نسبي (خط الفقر الوطني). وبالفعل، يوفر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة (٢٠١١) المقياسيين التاليين بالنسبة إلى فقر الدخل: الأول نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم (بمعادل القوة الشرائية)، والثاني نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، علمًا بأن هذا الأخير هو الخط الذي تتخذه سلطات بلد معين لقياس الفقر في البلد. وتستند التقديرات الوطنية إلى التقديرات المرجحة على أساس مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.

ب- الفقر المتعدد الأبعاد

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١) ترتيب البلدان بحسب «دليل الفقر المتعدد الأبعاد» (Multidimensional Poverty Index- MPI)، الذي يتضمن ثلاثة أبعاد وعشرين مؤشرات، كما يلي:

- بعد الصحة، ويُقاس بمُؤشرَين هما التغذية ووفيات الأطفال.
- بعد المعرفة، ويُقاس بمُؤشرَين هما أعوام الدراسة والأطفال الملتحقون بالدراسة.
- بعد مستوى المعيشة، ويُقاس بستة مؤشرات تتعلق بوقود الطهو، والمراحيض، والمياه، والكهرباء، والأرض، والأصول.

يحدّد لكل فرد مجموعة نقاط بحسب أوجه حرمان أسرته في كل من هذه المؤشرات. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يتمكن من احتساب هذا الدليل بالنسبة إلى جميع البلدان، وذلك نظرًا إلى تعدد المؤشرات الداخلة في احتسابه، وإلى عدم توافرها في بعض الحالات، فهو مثلاً غير متواافق بالنسبة إلى لبنان عام ٢٠١١.

ويُظهر الجدول التالي توزيع البلدان العربية بحسب هذه المعاييس:

**نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل،
ودليل الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية**

البلد	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل	خط الفقر الوطني (بالنسبة المئوية) *٢٠٠٩-٢٠٠٠	العام	دليل الفقر المتعدد الأبعاد
الأردن	٠,٤	١٣,٣	٢٠٠٩	٠,٠٠٨
الإمارات	-	-	٢٠٠٣	٠,٠٠٢
البحرين	-	-	-	-
الجزائر	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-
الصومال	-	-	٢٠٠٦	٠,٥١٤
العراق	٤,٠	٢٢,٩	٢٠٠٦	٠,٥٥٩
الكويت	-	-	-	-
المغرب	٢,٥	٩,٠	٢٠٠٧	٠,٠٤٨
اليمن	١٧,٥	٣٤,٨	٢٠٠٦	٠,٢٨٣
تونس	٢,٦	٣,٨	٢٠٠٣	٠,٠١٠
جيبوتي	١٨,٨	-	٢٠٠٦	٠,١٣٩
سوريا	١,٧	-	٢٠٠٦	٠,٠٢١
عمان	-	-	-	-
فلسطين	-	٢١,٩	٢٠٠٧	٠,٠٠٥
قطر	-	-	-	-
لبنان	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-
مصر	٢,٠	٢٢,٠	٢٠٠٨	٠,٠٢٤
موريطانيا	٢١,٢	٤٦,٣	٢٠٠٧	٠,٣٥٢
جزر القمر	٤٦,١	٤٤,٨	٢٠٠٠	٠,٤٠٨

ملاحظات: * تشير البيانات إلى آخر عام متواافق خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠ (استناداً إلى بيانات البنك الدولي).

** لم تتوافر جميع المؤشرات للبلدان كلها، لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حالات عدم توافر البيانات، رُجّحت قيمة المؤشرات على أساس مجموع ١٠٠ في المائة.
 (-) البيانات غير متوافرة.

المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (واشنطن: البرنامج، ٢٠١١).

بالنسبة إلى خط الفقر الدولي (٢٥,١ دولار في اليوم)، سجلت البلدان العربية الأقل نمواً أعلى نسب فقر، إذ وصلت إلى ٤٦% في المئة في جزر القمر، تليها موريتانيا (٢١,٢% في المئة) ثم جيبوتي (١٨,٨% في المئة) واليمن (١٧,٥% في المئة). كذلك الحال بالنسبة إلى خط الفقر الوطني، فقد سجلت جزر القمر أعلى نسبة (٤٤,٨% في المئة)، تليها موريتانيا (٤٦,٣% في المئة). ولاحظ بالنسبة إلى هذا المؤشر أن البيانات متوافرة لدى فلسطين، حيث يمثل الفقراء خمس السكان (٢١,٩% في المئة).

وباستثناء جزر القمر، ترتفع نسب الفقر المحسوبة فوق الخط الوطني مقارنة بتلك المحسوبة فوق الخط الدولي، والفارق شاسع للغاية بالنسبة إلى مصر، حيث تبلغ نسبة الفقر المحسوبة فوق الخط الوطني عشرة أضعاف تلك المحسوبة فوق الخط الدولي (٢٢,٠% في المئة مقارنة بـ ٢,٢% في المئة). وبالنسبة إلى اليمن، نلاحظ أن نسبة القراء تتضاعف إذا اعتمدنا خط الفقر الوطني عوضاً عن خط الفقر الدولي (٣٤,٨% في المئة مقارنة بـ ١٧,٥% في المئة). والفارق شاسع أيضاً في العراق (٢٢,٩% في المئة مقارنة بـ ٤,٤% في المئة) وفي الأردن (١٣,٣% مقارنة بـ ٤,٠% في المئة).

أما دليل الفقر المتعدد الأبعاد، فهو يبلغ أعلى في الصومال (٤٠٨,٥%)، تليها جزر القمر (٤٠,٥%)، ثم موريتانيا (٣٥٢,٠%) واليمن (٢٨٣,٠%) وجيبوتي (١٣٩,٠%). أي البلدان العربية الأقل نمواً. ونشير بالنسبة إلى هذا الدليل إلى كون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حذر من إمكانية المقارنة بين البلدان، نظراً إلى عدم توافر جميع مؤشرات الدليل بالنسبة إلى البلدان كلها.

ثالثاً: أبرز التحديات ضمن الركيزة البيئية للتنمية

تضمن الركيزة البيئية للتنمية أخطر تحديات التنمية الطويلة الأجل التي تواجهها المنطقة العربية. ونتناول في ما يلي ثلاثة تحديات تمثل في تجنب تغير المناخ وضمان الأمان المائي وضمان الأمن الغذائي.

- تجنب تغير المناخ

إن المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ العالمي. وقد ارتفعت فيها درجة الحرارة على مدى القرن الماضي ٥,٠ درجة مئوية. وشهد بعض بلدانها بشكل خاص (المغرب والجزائر وتونس والمملكة العربية السعودية) ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة تراوح بين ٥,٠ درجة مئوية و٣ درجات مئوية. إضافة إلى ذلك، سجل السودان في العقود الأخيرة انخفاضاً معدل تساقط الأمطار بنسبة ١٠% في المئة.^(٢٨).

في هذا السياق، يورد تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2007) التوقعات التالية:

- إن ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة العربية قد يصل إلى درجتين مئويتين بحلول عام ٢٠٣٠، وإلى ٤ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠.
- يُتوقع انخفاض المياه الجارية بنسبة ٢٠% إلى ٣٠% في المئة بحلول عام ٢٠٥٠، بسبب ارتفاع درجات الحرارة.
- يُتوقع انخفاض تساقط الأمطار وزيادة احتمالات حدوث الجفاف.

إضافة إلى ذلك، توفر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التوقعات التالية، بالنسبة لمصر والبحرين بالتحديد:

- احتمال ارتفاع مستوى سطح البحر في المناطق الساحلية للدولتين المصرية، بحيث قد يؤدي ارتفاعه بمعدل نصف متر إلى تشريد مليونين إلى أربعة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

- توجد مخاطر تهدد سكان المناطق الساحلية الأخرى، بما فيها البحرين التي هي الدولة الجزيرية الصغيرة الوحيدة في المنطقة.

هذه التغيرات المناخية تعكس بشكل سلبي على الأمان المائي والأمن الغذائي، وذلك لكونها تؤثر في العناصر الأربعية التالية: التوافر؛ القدرة على الحصول أو النفاذ؛ الاستخدام؛ الاستقرار. إن التغير المناخي يهدد بانحسار مساحة الأراضي المزروعة، وزيادة احتمالات التصحر والجفاف والفيضانات. وبالتالي، يتوقع حدوث انخفاض في متوسطات الإنتاج الزراعي على المدى الطويل، وخاصة في مناطق الزراعة المطيرية. ويقدّر البعض أن المنطقة العربية ككل قد تشهد بحلول عام ٢٠٨٠ انخفاضاً في المنتجات الزراعية بنسبة ٢١ في المائة من حيث القيمة، وقد تصل نسبة الانخفاض إلى ٤٠ في المائة في أجزاء من شمال أفريقيا^(٢٩). وقد يؤدي انخفاض الإنتاج الزراعي بدوره إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، واحتمال زيادة معدلات الفقر في المناطق الريفية.

إضافة إلى ذلك، قد تتعكس التغيرات المناخية في تفاقم التناقض الاجتماعي في الموارد الشحيحة، كما أنها قد تشكّل ضغوطاً على الرفاه الاجتماعي والصحة وشبكات الأمان الاجتماعية، وتعرّض أعداداً كبيرة من السكان لخطر غياب الأمان المائي والأمن الغذائي.

وبالتالي، ينبغي للحكومات العربية إدراك أهمية التغيرات المناخية والتهديدات التي تفرضها على أنها القومى والإقليمي، وإدراج قضيّاً التغيير المناخي في تخطيطها التنموي، واتخاذ إجراءات وتدابير سريعة من أجل خفض انبعاث الغازات الدفيئة، وزيادة موارد الطاقة المتتجدة.

٢- ضمان الأمان المائي

تعاني المنطقة العربية أعلى نسبة جفاف في العالم؛ فهي تحصل على ٥٠ في المائة فقط من إجمالي موارد المياه المتتجدة في العالم، بينما تشكل مساحتها ١٠ في المائة من المساحة الكلية للعالم، ويشكّل سكانها أكثر من ٥ في المائة من مجموع سكان العالم. في هذا السياق، تشهد عدة بلدان عربية ندرة في المياه، وهي تعتمد على خزانات جوفية غير متعددة، أو على موارد مياه عابرة للحدود. وتعاني ثمانية بلدان عربية (اليمن والبحرين والأردن ولibia والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت) الندرة المطلقة في المياه؛ إذ يبلغ نصيب الفرد من المياه أقلّ من ١٦٥ م٣. وعلى مرّ الزمن، انخفضت إمدادات موارد المياه المتتجدة في المنطقة العربية ككلّ من ٣٦٠٠ م٣ سنوياً للفرد في عام ١٩٦٠ إلى ١٠٠٠ م٣ سنوياً للفرد في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٥٥٠٠ م٣ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥. ونشير إلى أن التوقع لعام ٢٠٢٥ مبني على الزيادة السكانية فقط، ومن المرجح أن يكون الوضع أكثر سوءاً إذا ما أخذنا في الاعتبار الأنماط الاستهلاكية غير المستدامة، وتأثيرات تغير المناخ^(٣٠).

وفي ما يلي، نلقي الضوء على واقع الأمان المائي في كلّ من اليمن وفلسطين.

٢٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١.

٣٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١.

أ- اليمن: ندرة تامة للمياه

إن اليمن هو البلد الأقل نمواً ضمن مجموعة البلدان التي تعاني الندرة المطلقة في المياه؛ فنصيب الفرد فيه من المياه المتجددة لا يتعدي الـ ١٠٠ م³ في العام، أي ما يمثل أقل من ٢ في المئة من المتوسط العالمي. ونظراً إلى غياب مصادر دائمة مهمة للمياه السطحية، لجأ اليمن إلى استغلال المياه الجوفية بشكل مفرط، بحيث يجري استخراج المياه بمعدلات تزيد ثلاثة مرات على معدلات استعادتها من مياه الأمطار. ففي حوض صنعاء على سبيل المثال، ينخفض منسوب المياه الجوفية بمعدل ٦ إلى ٨ أمتار سنوياً، ويجري استخدام حفارات النفط لاستخراجها. وفي الوقت نفسه، ازدادت زراعة القات التي تستهلك المياه بكثافة. وفي هذا السياق، ارتفعت تكلفة الحصول على المياه، وأصبحت آلاف الأسر في اليمن تتفق حوايا ثلث دخلها لشراء المياه^(٣١).

ب- فلسطين: المياه والصراع والاحتلال

إن موروث بلداً بياطراً من الصراع والاحتلال يؤدي إلى تفاقم ندرة المياه فيه، وهذا ما تشهده فلسطين في إطار الاحتلال الإسرائيلي. وبالفعل، تشير تقارير منظمة أوكسفام (OXFAM) إلى معاناة معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) من الصفة الغربية، ويعملون في مجال الزراعة والرعى لتؤمن معيشتهم: «إذ تواصل إسرائيل إحكام قبضتها العسكرية والمدنية على تلك المنطقة، تحول القيود القانونية المفروضة على الفلسطينيين دون وصولهم إلى المصادر الأساسية للمياه، وفي الوقت نفسه، تمنعهم سلطات الاحتلال من حفر آبار جديدة أو إنشاء أحواض لتجمیع المياه، وتقوم بتدمیر ما يتمکنون من إنشائه من بنی تحکیمة بسيطة»^(٣٢).

٣- ضمان الأمن الغذائي

إن حق الحصول على الغذاء مكرّس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. وقد أكدت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في روما عام ١٩٩٦، أن «(...) الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أدواهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة»^(٣٣). ويقوم الأمن الغذائي على ثلاثة ركائز^(٣٤)، كما يلي:

- توافر الغذاء بكميات كافية وبشكل مستمر.
 - الحصول على الغذاء، وذلك من خلال اقتناص موارد كافية للحصول على أغذية مناسبة تؤمن نظاماً غذائياً ملائماً.
 - استعمال الغذاء بشكل مناسب، استناداً إلى أسس التغذية والرعاية، إضافة إلى الحصول على المياه والصرف الصحي الكافيين.
- وتُضيف منظمة الفاو ركيزة رابعة هي الاستقرار الغذائي، أي الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات.

^{٣١} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١، و Is Sucking Yemen Dry,” (Reuters, 28/3/2012). On the Web: <<http://www.reuters.com/article/2012/03/28/us-yemen-water-idUSBRE82R0RZ20120328>> (Accessed 23/5/2012).

^{٣٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١، ص ٥٤.

^{٣٣} خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، روما، ١٩٩٦.

34 World Health Organization, “Food Security,” (2012), on the web: <<http://www.who.int/trade/glossary/story028/en/#>> (accessed 23/5/ 2012).

ويعني ذلك، على سبيل المثال، عدم تعرّض توافر الغذاء للخطر في أثناء الأزمات الاقتصادية أو الأزمات المناخية، ولتأثيرها في المحاصيل^(٣٥).

وفي المنطقة العربية، كان تزايد أسعار الأغذية قد بلغ رقمًا قياسيًا في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، بدأت هذه الأسعار ترتفع مجددًا بشكل كبير. إن ارتفاع أسعار الأغذية يعود بشكل أساسي إلى عدم التوازن بين الطلب والعرض من الغذاء. بمعنى آخر، إن الطلب على الغذاء يرتفع تدريجيًّا نظرًا إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وارتفاع معدلات استهلاك الفرد للغذاء، ولكن العرض على الغذاء يعني انحسار مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، وتراجع كمية المياه المتعددة. ويمكن تحديد عوامل عدة كامنة وراء ارتفاع أسعار الأغذية، منها عوامل اقتصادية إقليمية ودولية، ومنها عوامل ترتبط بتغير المناخ والقيود البيئية، ونذكر منها ما يلي:

- الارتباطات القوية بين أسواق النفط وأسواق الأغذية الدولية.
- زيادة الطلب على الأغذية نتيجة الزيادة السكانية في العالم، وزيادة حصص اللحوم والبيض ومنتجات الألبان في سلة الغذاء.
- موجات الجفاف في المناطق المنتجة للحبوب.
- تنافس الوقود الحيواني مع الغذاء من أجل المادة المدخلة والأراضي الصالحة للزراعة.
- السياسات الزراعية الضعيفة وغير المواتية والمطبقة في معظم البلدان النامية.
- المضاربات التجارية في السلع الزراعية.
- انخفاض كميات المياه الجوفية الصالحة للري.
- اتساع رقعة التصحر.
- انخفاض خصوبة التربة.

وتعاني بلدان عربية عدة مشكلة الجوع وسوء التغذية، وهي مشكلة تعود بشكل أساسي إلى عدم الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والمياه، إضافة إلى الممارسات المجحفة التي يقوم بها أصحاب العمل والتجار، وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي المطلوبة لدعم الفقراء من السكان^(٣٦). من ناحية أخرى، لم ينعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ارتفاع دخل صغار الفلاحين، بل تزايدت الضغوط المالية عليهم إزاء سعيهم إلى تأمين سبل العيش.

وفي هذا السياق، لجأت البلدان العربية إلى دعم الغذاء لحماية الفقراء من غياب الأمن الغذائي. وضاعف معظمها في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ من دعم الغذاء مقيسًا بالعملة المحلية: بلغت زيادة الدعم ٣١٠ في المائة في تونس، و٣٠٩ في المائة في الأردن، و٢٠٥ في المائة في المغرب، و٧٥ في المائة في مصر^(٣٧).

تلقي في ما يلي الضوء على العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع في المنطقة العربية، وتناول حالي الأمن الغذائي في الصومال ومصر بشكل خاص.

^{٣٥} الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

^{٣٦} Timothy A. Wise and Sophia Murphy, "Resolving the Food Crisis: Assessing Global Policy Reforms Since 2007," (Global Development and Environment Institute at Tufts University, the Institute for Agriculture and Trade Policy (IATP), 18/1/2012).

^{٣٧} برنامج الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١.

أ- الأمن الغذائي والنزاع

يورد إعلان روما بشأن الأمان الغذائي العالمي «أن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار هي الركيزة الأساسية التي تمكّن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي ولاستعمال الفقر. كما أن الديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والمشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، عوامل جوهيرية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع»، وأن «الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي»^(٣٨). وتعاني بلدان عربية عدّة (منها فلسطين والعراق والسودان واليمن ولبنان والصومال...) بيئياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً قد تشوّهها النزاعات، وهو ما يهدّد الأمان الغذائي فيها. في العراق، على سبيل المثال، يعاني خمس الأطفال دون الخامسة (٢٢ في المائة) سوء التغذية المزمن، ويعاني ٥ في المائة منهم سوء التغذية الحاد^(٣٩).

ب- المجاعة في الصومال

في عام ٢٠١١، أعلنت الأمم المتحدة المجاعة في بعض مناطق الصومال نظراً إلى عدم قدرة السكان على الحصول على الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى، وإلى كون معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال قد تجاوزت ٣٠ في المائة، مع تسجيل وفاة أكثر من شخصين يومياً من بين كل عشرة آلاف شخص. وفي بعض المناطق الجنوبية من الصومال، تم يومياً تسجيل أكثر من ٦ وفيات لكل عشرة آلاف طفل دون سن الخامسة. بمعنى آخر، توفي عشرات الآلاف من الصوماليين نتيجة أسباب تتعلق بسوء التغذية، ومعظمهم من الأطفال، وذلك وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)^(٤٠). ويأتي إعلان المجاعة في سياق موجات جفاف شديدة اجتاحت الصومال (وهي الأسوأ منذ عقود)، وفي سياق النزاع المسلح الذي يحول (منذ عام ٢٠١٠) دون تمكّن منظمات الإغاثة من الوصول إلى المناطق الأكثر تأثراً بالجفاف وانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي ببعض المناطق الجنوبية من البلاد التي تعاني أزمات غذاء و المياه نظيفة و ملائج و خدمات صحية.

ج- الأسعار في مصر

في عام ٢٠٠٨، سُجّلت مصر أكبر ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في العالم. ولم يكن هذا الارتفاع مجرد انعكاس لارتفاع أسعار الغذاء الدولية، بل هناك ما يلفت الانتباه وهو أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً فاق ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة. وتم تسجيل أعلى زيادة في أسعار منتجات الألبان (٨٢ في المائة) والفاكهه (١٣٩ في المائة) والخضروات (١٠٢ في المائة)، وهي المجموعات الغذائية الثلاث التي كانت مصر قد حققت اكتفاء ذاتياً فيها. وفي هذا السياق، تأثرت تركيبة غذاء المصريين بشكل كبير؛ فقد توجّه الفقراء بشكل خاص إلى زيادة استهلاكهم للأغذية المدعومة من الدولة والغنية بالسعرات الحرارية ولكنها ذات قيمة غذائية متدايرة (الخبز والسكر والزيت). من ناحية أخرى، أصبحت الحبوب تمثل ٦٠ في المائة من إمدادات الطاقة اليومية في مصر. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البدانة بين الكبار، وخاصة بين النساء، كما أن طفلاً من كل اثنين تحت سن الخامسة أصبح يعاني - وفقاً لمنظمة الصحة العالمية - الأنemicia مع حدوث تزايد مقلقاً في معدلات الأطفال الذين يولدون أقلّاً بسبب سوء التغذية المزمن^(٤١).

^{٣٨} «إعلان روما بشأن الأمان الغذائي العالمي»، الصادر عن: مؤتمر القمة العالمي للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - فاو، روما، ١٣-١٧/١١/١٩٩٦.

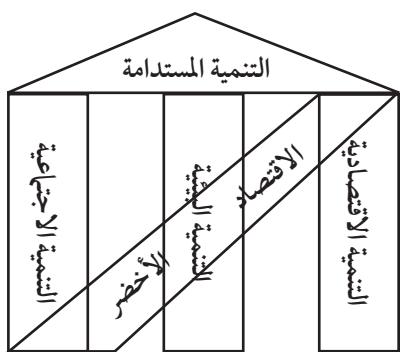
^{٣٩} الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكو)، الأمان الغذائي والنزاع في منطقة إيسكو.
٤٠ “UN Declares Famine in Two Regions of Southern Somalia,” (UN News Centre, 20 July 2011), on the Web: <<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=39086>> (Accessed 24/5/2012).

^{٤١} مروان أبي سمرة وفاطمة هاشم، «تأثير ارتفاع الأسعار على طعام وتغذية وأمن الأسر العيشية في مصر» (ورقة خلفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، و (2011) Heba El-Laithy, "Poverty in Egypt 2009," (2011).

خاتمة

بغية دفع عجلة التنمية البشرية المستدامة، ينبغي لبلدان المنطقة تحقيق انتقال فعلي من «التخطيط التنموي التقليدي» إلى «التخطيط التنموي الجديد»؛ فال الأول يسعى إلى زيادة النمو الاقتصادي والمادي بشكل خاص، وينظر إلى الإنسان كمورد ووسيلة لتحقيق هذا النمو، وهو يغفل عن ضمان الإنفاق في توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين فئات المجتمع (الفاقورة الاجتماعية)، كما قد يؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية أو تلوثها (الفاتورة البيئية). وبالفعل، يمكن بلد معين في بعض الأحيان من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي من دون أن يساهم ذلك في توليد فرص العمل. وكثيراً ما يتراافق هذا النمو مع آثار سلبية في البيئة، إضافة إلى عدم المساواة في توزيع الدخل، وتفاقم الخلل في الحصول على الخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة. وبالتالي، شهدت بلدان عربية عدّة تحسّناً في نموها الاقتصادي، ولكنها ما زالت تشكو الاستخدام غير المستدام للطاقة والموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات البطالة (وبالتحديد لدى الشباب)، وعدم المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل، وعدم الإنفاق الاجتماعي، وتهديد الأمن الغذائي والأمن المائي، وازدياد نسبة التصحر.

- في هذا السياق، يتعين على البلدان العربية الانتقال إلى «التخطيط التنموي الجديد» الذي يتضمّن ما يلي:
- اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر لدعيم الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.



ينطلق نموذج الاقتصاد الأخضر من مبدأ الترابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة (أي الركائز الثلاث للتنمية المستدامة)، وهو يتضمّن تحولاً في أنماط الإنتاج والاستهلاك بحيث يتم تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنفاق، وتحسين توزيع الدخل. بمعنى آخر، إن الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان، وتقليله الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، والتخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية^(٤٢).

يتّم طرح الاقتصاد الأخضر في سياق الانتقال من التركيز على الاعتبارات البيئية فقط عند تعريف التنمية المستدامة إلى التركيز على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، وهو يتطلّب إدماج الاعتبارات البيئية في أي نموذج أو سياسة أو مشروع للتنمية الاقتصادية، وذلك اعتباراً من المراحل الأولى للتصميم والإعداد. وبالتالي، فإن نموذج الاقتصاد الأخضر ضروري لحماية البيئة وتحويل الاقتصاد إلى نشاط يوفر فرص العمل ويشمل جميع فئات المجتمع.

- استهداف فئات سكانية معينة (مثل النساء والشباب وكبار السن) في استراتيجيات خاصة بها، من أجل ضمان مشاركة جميع السكان في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها.

إن صوغ الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستراتيجيات الوطنية

^{٤٢} الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <www.unep.org/greenconomy> (access on 10/6/2012) and "Green Economy Report: A Preview," (UNEP, 2010).

للشباب والاستراتيجيات الوطنية لكتاب السن، كل ذلك يساعد في ضمان مشاركة جميع السكان في عملية التنمية واستفادتهم من عوائدها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية مراعاة النقاط التالية:

- السعي لضمان توافر الميزانية الكافية لصوغ هذه الاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- ضمان الإطار المؤسسي الملائم لصوغ هذه الاستراتيجيات، وذلك من خلال إنشاء مؤسسة وطنية (على سبيل المثال مجلس أعلى للمرأة، أو هيئة وطنية لشؤون المرأة، ومجلس أعلى للشباب، ومجلس أعلى للمسنين) ترتبط برئاسة مجلس الوزراء مباشرة، وتحتاج بصفة استشارية وتنفيذية وتنسيقية بين مختلف الوزارات القطاعية (تعليم، عمل، صحة، شؤون اجتماعية، .. إلخ). والهيئات الحكومية المعنية.
- تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية على تحديد الأولويات التي ينبغي تناولها في هذه الاستراتيجيات. وبالفعل، إن تعاون هذه الجهات يساعد في ضمان تبنيها هذه الاستراتيجيات والتزامها بالعمل على تنفيذ أهدافها، الأمر الذي يمكنها من العمل كمجموعة ضاغطة قادرة على إحداث تغيير ملموس.
- تعزيز التعاون بين الجهات الوطنية مع اللجان الإقليمية، والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية وغيرها من الجهات الدولية والإقليمية المعنية، التي تمثل إحدى مهامها في تقديم الدعم الفني والمادي إلى البلدان من أجل صوغ هذه الاستراتيجيات.
- إشراك المستفيدن أنفسهم في صوغ هذه الاستراتيجيات، أي اعتماد نهج ينطلق من القاعدة؛ فبالنسبة إلى الاستراتيجية الوطنية للشباب على سبيل المثال، من المهم أن يتمكن الشباب المستفيدون من الاستراتيجية من تحديد حاجاتهم وأولوياتهم.
- الوعي بأن الفئة المستهدفة ليست فئة متجانسة، بل تتضمن عدة فئات فرعية ذات حاجات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تستهدف الاستراتيجيا الوطنية لكتاب السن مختلف الفئات الفرعية للمسنين: الذكور والإإناث، «صغر السنين» (٦٠ - ٧٩ عاماً) وكبار السنين (٨٠ عاماً فما فوق)، والمسنين الذين يعيشون ضمن أوضاع اجتماعية واقتصادية وأسرية مختلفة .. إلخ.
- الاستناد إلى قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ومفصلة وقابلة للمقارنة من أجل تحديد الأولويات.
- الاسترشاد بالاتفاقيات وبرامج العمل والخطط الدولية ذات العلاقة، وذكر منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ومنهاج عمل بيجين ١٩٩٥، وبرنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (MIPAA).. إلخ.
- العمل على محورين: بناء قدرات الأفراد، وتزويدهم بالفرص للاستفادة من قدراتهم. وعلى سبيل المثال، ينبغي عدم الالكتفاء بتحسين تعليم المرأة وصحتها، بل يجب أيضاً السعي لتزويدها بفرص العمل وفرص المشاركة في الحياة العامة والسياسية من أجل تكينها من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة من عوائدها.
- اعتماد مقاربة دورة الحياة التي تعني أن حاجات الأفراد وتحدياتهم تختلف بحسب مراحل العمر (طفولة، مرحلة شباب، بلوغ، كبر السن)، التي تعتبر أن الاستثمار في تنمية الأفراد منذ السن المبكرة تساعد على الارتفاع بأوضاعهم في مراحل العمر المتقدمة؛ فبالنسبة إلى المرأة بشكل خاص، تعني هذه المقاربة أن اعتلال صحة المرأة المسنة ناجم في الكثير من الحالات عن سوء التغذية والمخاطر الصحية التي تتعرض لها في الطفولة والشباب وفي مراحل الإنجاب.

المراجع

أ- العربية

كتب

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. التوقعات السكانية العالمية: تناقض عام ٢٠٠٦. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

التوقعات السكانية العالمية: تناقض عام ٢٠١٠. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١.

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات. [نيويورك: الأمم المتحدة]، ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <www.unep.org/greenconomy>. (access on 10/6/2012).

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠. القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، ١٩٩١.

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥: ثورة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. القاهرة: دار العالم العربي للطباعة، ١٩٩٥.

تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع. واشنطن: البرنامج، ٢٠١١.

، المركز الإقليمي للدول العربية. تقرير تحديات التنمية العربية: ٢٠١١ نحو دولة تنمية في العالم العربي. القاهرة: البرنامج، ٢٠١١.

، المكتب الإقليمي للدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢.

، المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). الأمن الغذائي والتزاع في منطقة الإسكوا. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٠.

ـ. تقرير السكان والتنمية، العدد الرابع: الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. بيروت: الإسكوا، ٢٠٠٩.

ـ. تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس: إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الديموغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. بيروت: الإسكوا، ٢٠١١.

ـ. موجز السياسات الاجتماعية، العدد الرابع. تعزيز العدالة الاجتماعية: إدماج قضايا المسنين في عملية التخطيط للتنمية في منطقة الإسكوا. بيروت: الإسكوا، ٢٠١١.

جمعية تنظيم الأسرة في لبنان. من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيروت: الجمعية، ١٩٩٦.

شرف الدين، فهيمة. أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٢.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، المكتب الإقليمي للدول العربية. تقدم المرأة العربية ٤: نسق واحد، أربعة مجالات وأكثر من ١٤٠ مليون إمرأة. [د. م.]: اليونيفم، ٢٠٠٤.

دورية

فرح، عبد العزيز وتانيا فاعور. «نحو دورة الحياة في دراسة صحة المرأة». **صحة الأسرة العربية والسكان: السنة ٤، العدد ١٠، ٢٠١١.**

وثائق

أبي سمرا، مروان وفاطمة هاشم. «تأثير ارتفاع الأسعار على طعام وتغذية وأمن الأسر المعيشية في مصر». (ورقة خلافية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

«إعلان الأمم المتحدة بشأن الأنفية»، (قرار اتخاذ الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسون، البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠٠٠).

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. «تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرّز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني»، (قرير الأمين العام؛ A/64/61 – E/2009/3 ، الدورة الرابعة والستون، الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩ ، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨/١٠).

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). «إثنان وثلاثون عاماً من عمر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩-٢٠١١»، (E/ESCWA/PI/2011/3، 2011).

«برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها». (قرار الجمعية العامة؛ A/RES/50/81، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ١٩٩٦).

«تقرير اجتماع المراجعة الإقليمية الثانية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، بيروت، ٨-٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١». (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ٢٠١٢).

«تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٢»، (وثيقة؛ A/CONF.197/9، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢).

«الجدول الإحصائية المفصلة لنتائج الاستقصاء الإقليمي حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب»، (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٨).

«الغايات والأهداف المتعلقة برصد تقدم الشباب في سياق الاقتصاد العالمي»، (قرير الأمين العام، إضافة؛ A/62/61/Add.1 – E/2007/7/Add.1، الدورة الثانية والستون، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧).

ندوات ومؤتمرات

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (مؤتمر نظمته الأمم المتحدة، القاهرة، ١٣-٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤).
 A/CONF.171/13/Rev.1

مؤتمر القمة العالمي للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - فاو، روما، ١٣-١٧/١١/١٩٩٦.
 مؤتمر القمة العالمي للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، روما، ١٩٩٦.
 ورشة العمل حول إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية الفلسطينية ٢٠١٣-٢٠١١، من تنظيم المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، عمان، الأردن، ٤-١ آب / أغسطس ٢٠١٠.

ورشة عمل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات، الإسكوا، بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.

٢- الأجنبية

Books

- Brighouse, Harry and Ingrid Robeyns (eds.). *Measuring Justice: Primary Goods and Capabilities*. Cambridge [England] ; New York : Cambridge University Press, 2010.
- Cincotta, Richard P., Robert Engelman, Daniele Anastasion. *The Security Demographic: Population and Civil Conflict after the Cold War*. Washington, DC: Population Action International, 2003.
- Climate Change 2007: Synthesis Report*. Edited by The Core Writing Team, Rajendra K. Pachauri and Andy Reisinger. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2008.
- International Labour Organization. *Global Employment Trends 2012: Preventing a Deeper Jobs Crisis*. Geneva: ILO publication, 2012.
- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Integrated Social Policy: Labour Markets and Labour Market Policy in the ESCWA Region: Report IV*. Beirut: ESCWA, [2012].

Periodical

- Anand, S. and A. Sen (2000). "Human Development and Economic Sustainability." *World Development*: vol. 28, no. 12, 2000.

Documents

- Anand, S. and A. Sen. "Human Development Index: Methodology and Measurement." (HDRO Occasional Papers, UNDP-HDRO, New York, 1994).
- El-Laithy, Heba. «Poverty in Egypt 2009.» (2011).
- «Green Economy Report: A Preview,» (UNEP, 2010).

- Logan, Joseph. "Rampant Water "Pillage" Is Sucking Yemen Dry." (Reuters, 28/3/2012). On the Web: <<http://www.reuters.com/article/2012/03/28/us-yemen-water-idUSBRE82R0RZ20120328>> (Accessed 23/5/2012).
- Oxaal, Zoë and Sally Baden. "Gender and Empowerment: Definitions, Approaches and Implications for Policy," (Briefing Prepared for the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida), Report; 40, Institute of Development Studies, Brighton, October 1997).
- "UN Declares Famine in Two Regions of Southern Somalia," (UN News Centre, 20 July 2011), on the Web: <<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=39086>> (Accessed 24/5/2012).
- Wise, Timothy A. and Sophia Murphy. "Resolving the Food Crisis: Assessing Global Policy Reforms Since 2007." (Global Development and Environment Institute at Tufts University, the Institute for Agriculture and Trade Policy (IATP), 18/1/2012).
- World Health Organization. "Food Security." (2012). On the web: <<http://www.who.int/trade/glossary/story028/en/#>> (accessed 23/5/ 2012).